GC.17/6

Distr.: General
2 October 2017
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المؤتمر العام

الدورة السابعة عشرة

فيينا، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر – ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

البند ١٣ من جدول الأعمال

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١
اقتراح بشأن "تعزيز المعرفة والمؤسسات"

مذكِّرة من الأمانة

أُعدَّت هذه الوثيقة وفقاً لمقرَّر مجلس التنمية الصناعية م ت ص-٤٥/م-١٢، الذي يشير إلى الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي جملة أمور أخرى، يرحِّب المؤتمر في هذا القرار "باقتراح وضع أولوية استراتيجية جديدة تحت اسم 'تعزيز المعرفة والمؤسسات'، ويطلب إلى المدير العام توفير المزيد من المعلومات للمؤتمر العام بشأن صلة هذه الأولوية بالأولويات الاستراتيجية القائمة وكيف ستثريها". واستجابة لهذا الطلب، تتضمن هذه الوثيقة المعلومات ذات الصلة.

أولاً- السياق

١- يوفِّر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الوارد في الوثيقة IDB.45/8/Add.2، إرشادات استراتيجية للأنشطة البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) خلال السنوات الأربع القادمة لتنفيذ مهمتها المتمثلة في دعم البلدان في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة. ولهذه الغاية، يدمج الإطار البرنامجي المتوسط الأجل جميع مستويات الأداء التنظيمي والنتائج الإنمائية لليونيدو، من إدارة العمليات الداخلية إلى التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل ١).

٢- ويصف الإطار البرنامجي المتوسط الأجل مهام اليونيدو الأربع الأساسية، وهي: '١' التعاون التقني؛ '٢' الخدمات الاستشارية في مجالات التحليل والبحوث والسياسات؛ '٣' الوظائف المعيارية،

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرُّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

والأنشطة المتعلقة بالمعايير والجودة؛ '٤' عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات. وفي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تتواءم هذه المهام مع أربع أولويات استراتيجية على مستوى النتائج: '١' تعميم الرخاء؛ '٢' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية؛ '٣' الحفاظ على البيئة؛ '٤' تعزيز المعرفة والمؤسسات. ويجسِّد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ولاية اليونيدو من خلال جعل أهداف التنمية المستدامة بمثابة الهدف الإنمائي العالمي الشامل للمنظمة. وتشكل الجهود الرامية إلى تحسين العمليات الداخلية، مثل تعبئة الموارد، وإدارة الموارد البشرية، والكفاءة الإدارية، جزءاً من الإطار أيضاً، حيث إنها تتسم بأهمية بالغة للنجاح في إنجاز هذا العمل.

٣- ويستند الإطار البرنامجي المتوسط الأجل إلى هدف إداري مزدوج للتكامل والتوسُّع. وهذا يعني أنَّ اليونيدو ستسعى خلال السنوات الأربع القادمة إلى تحقيق المزيد من التكامل بين مهامها الأساسية وأولوياتها الاستراتيجية الأربع، وتوسيع نطاق برامجها وأثرها الإنمائي. ويعزِّز الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أيضاً التزام اليونيدو بالمساءلة والإدارة القائمة على النتائج. ويتسنى ذلك بإقامة ارتباط مباشر بكل مستوى من مستويات إطار المنظمة المتكامل للنتائج والأداء، الذي يعد أداة للرصد والإبلاغ، ويتيح تقييم النتائج الإنمائية لليونيدو من الناحية الكمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وكذلك تقييم أدائها كمنظمة.

٤- وقُدِّم الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته الخامسة والأربعين في حزيران/يونيه ٢٠١٧، فأحاط المجلس علماً به وأعرب عن تقديره للأهداف المتمثلة في زيادة الأثر الإنمائي، وتحسين إدماج الوظائف الأساسية والأولويات الاستراتيجية. ورحَّب المجلس أيضاً باقتراح وضع أولوية استراتيجية جديدة تحت اسم "تعزيز المعرفة والمؤسسات"، وطلب إلى "المدير العام توفير مزيد من المعلومات للمؤتمر العام في دورته السابعة عشرة بشأن صلة هذه الأولوية بالأولويات الاستراتيجية القائمة وكيف ستثريها" (المقرَّر م ت ص-٤٥/م-١٢). وقد أُعدَّت هذه الوثيقة استجابة لذلك الطلب.

الشكل ١

إطار اليونيدو للبرامج والإدارة والنتائج

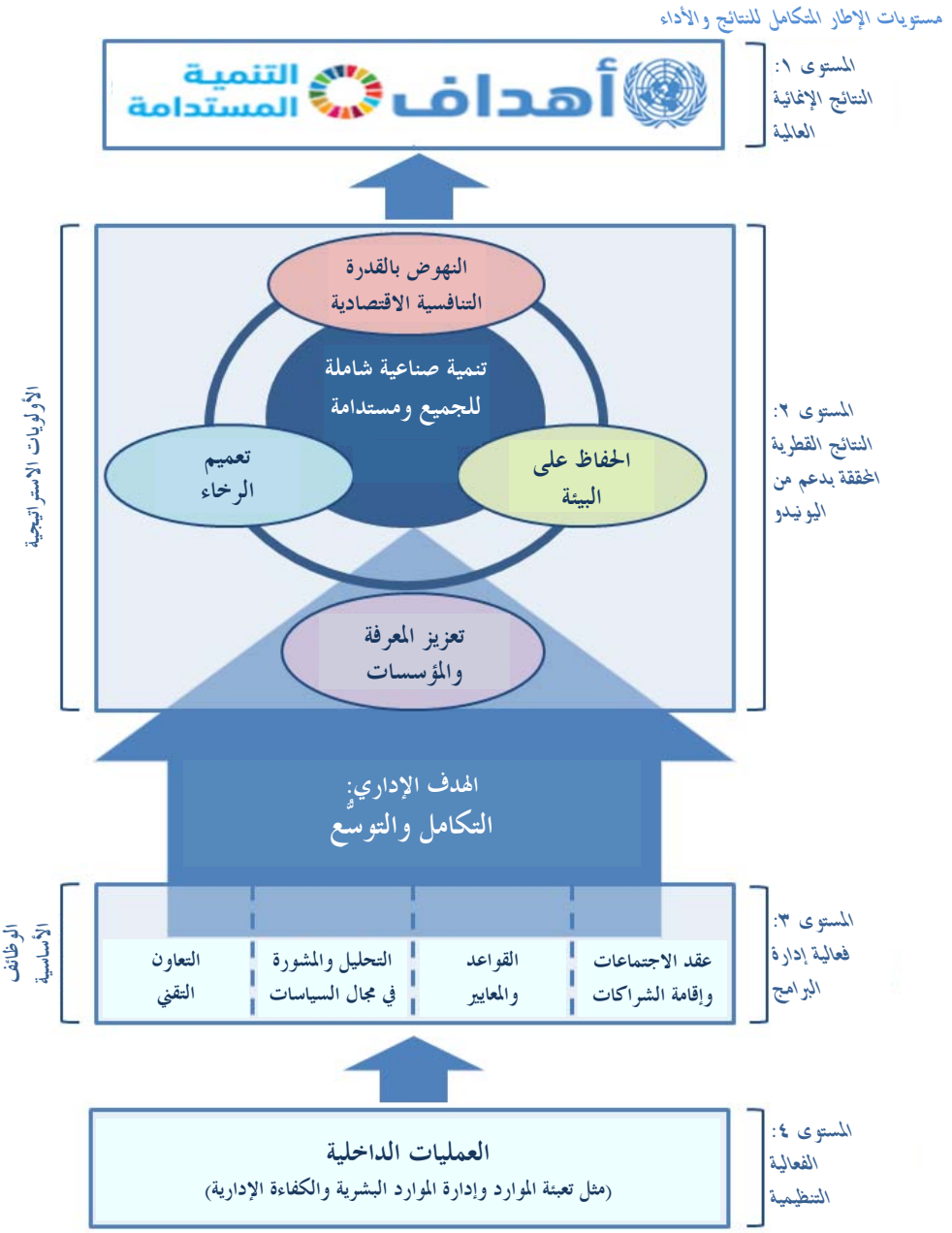

ثانياً- أولوية استراتيجية جديدة: ماذا يعني "تعزيز المعرفة والمؤسسات"؟

٥- كما ذكر أعلاه، يصف الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أربع أولويات استراتيجية لأعمال اليونيدو. وتبقى ثلاث منها دون تغيير من الإطار البرنامجي المتوسط الأجل السابق، وتمثل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، كما تم تطبيقها على ولاية اليونيدو من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وهي: '١' تعميم الرخاء؛ '٢' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية؛ '٣' الحفاظ على البيئة. ويتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

أيضاً أولوية استراتيجية رابعة جديدة هي '٤': تعزيز المعرفة والمؤسسات. وتختلف هذه الأولوية الرابعة عن الثلاث الأخرى حيث إنها تشير إلى نتيجة، وليس إلى محور تركيز مواضيعي.

٦- ويعد "تعزيز المعرفة والمؤسسات" نتيجة أكثر أولوية من غيرها من النتائج الرفيعة المستوى، لأنها تعتبر مفيدة في تحقيق الهدف الإداري للإطار البرنامجي المتوسط الأجل المتمثل في "التكامل والتوسُّع". وهي تجسد توجه المنظمة الاستراتيجي نحو تكميل عملها القائم بتركيز أكبر على تعزيز قاعدة المعارف الخاصة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على مستوى المشاريع والبرامج وعلى المستوى القُطري والدولي، وكذلك نحو تعزيز القدرات المؤسسية على المستوى التقني والسياساتي والمعياري. فالأولوية الاستراتيجية الجديدة تتيح زيادة التكامل بين وظائف اليونيدو وزيادة تأثير عملياتها.

٧- وخلافاً للأولويات الاستراتيجية الأخرى، فإنَّ أولوية "تعزيز المعرفة والمؤسسات" لا تشير إلى مجال عمل "مواضيعي". بل تجسِّد إجمالاً الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة فعليًّا إلى حد ما، سواء في إطار الأولويات الاستراتيجية الأخرى أو في المجالات الشاملة أو من خلال العمل التحليلي والإحصائي لليونيدو. لكن برفع هذه الأنشطة إلى مستوى أولوية أعلى، يشدِّد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ على خطة اليونيدو الرامية إلى زيادة تركيزها على هذه الأنشطة والنتائج الإنمائية المرتبطة بها، من أجل تحسين دعم البلدان في جهودها لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه الأنشطة تلك التي تنطوي عليها مرحلة تقييم المشاريع أو البرامج الكبيرة، بما في ذلك برنامج الشراكات القُطرية، والتي تتطلب تحليلاً قُطريًّا وقطاعيًّا محدداً للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وعملاً تنسيقيًّا، ودعماً مؤسسيًّا، وعند الاقتضاء، خدمات لبناء القدرات. كما تجسِّد الأولوية الاستراتيجية الجديدة مكونات المعرفة التقنية والعناصر السياساتية لمشاريع اليونيدو للتعاون التقني، والتي تتضمن معلومات هامة يمكن استخراجها واستخلاصها لصياغة توصيات في مجال السياسات العامة، أو برامج مؤسسية لبناء القدرات على نطاق برنامجي أوسع. وجميع هذه الأنشطة لن تتم بالطريقة المنهجية المطلوبة دون إضافة الأولوية الاستراتيجية الجديدة. وهكذا، فإن "تعزيز المعرفة والمؤسسات" يدخل تحسيناً على الطريقة التي يتم بها حاليًّا التعامل مع مشاريع اليونيدو وأنشطتها ذات الصلة، بغية تحقيق المزيد من التكامل والتوسُّع.

٨- وبالإضافة إلى ذلك، يعطي "تعزيز المعرفة والمؤسسات" أيضاً الأولوية لمجموعة واسعة من أنشطة الدعم المعرفي والمؤسسي التي لا تندرج ضمن أيٍّ من الأولويات الاستراتيجية الثلاث الأخرى للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، لكنها ضرورية وفعالة في النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وفي الاستجابة لتعزيز دور المنظمة في سياق التنمية الجديدة والدينامية. وتتراوح هذه الأنشطة بين مشاريع التعاون التقني والبرامج الإقليمية، وأنشطة البحث، والعمل التحليلي، وتعهدات التنسيق بين الوكالات أو أصحاب المصلحة المتعددين. وهي تشمل متطلبات جديدة للمنظمة في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من قبيل الأنشطة ذات الصلة بالإحصاءات، والمرتبطة بدور اليونيدو باعتبارها الوكالة الراعية لستة من أهداف التنمية المستدامة؛ ومساهمة المنظمة في متابعة أهداف التنمية المستدامة وآليات استعراضها؛ والزيادة المطلوبة في الدعم المؤسسي للدول الأعضاء عندما تمسك باطراد زمام الأمور فيما يتعلق باستراتيجياتها للتنمية المستدامة؛ والأعمال التحليلية

اللازمة لمواجهة تعقيدات إطار أهداف التنمية المستدامة وما يرتبط بها من أوجه تبادل وتآزر من أجل أنشطة التعاون الإنمائي وسياساته واستثماراته.

٩- فالأولوية الاستراتيجية الجديدة تعزز وتكمل الأولويات الاستراتيجية "المواضيعية" القائمة في الوقت نفسه. وهي تتيح للمنظمة تحقيق المزيد من النتائج من خلال عملياتها، وتحسين التكامل بين أنشطتها على نطاق وظائفها. وعلى نحو أكثر تحديداً، يعني تعزيز المعارف والمؤسسات، من ضمن ما يعنيه، ما يلي:

(أ) تعزيز قاعدة المعرفة التقنية والسياساتية والمعيارية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك عن طريق استخراج البيانات والمعارف والسياسات ذات الصلة من مشاريع وبرامج التعاون التقني؛

(ب) بناء القدرات التحليلية والإحصائية والإبلاغية في المسائل المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وكذلك في سياق هيكل متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

(ج) تيسير الحوار السياساتي بشأن القضايا المتعلقة بالنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، خصوصاً، وإن لم يكن حصراً، في البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل؛

(د) تعزيز جهود المنظمة للاضطلاع بالأعمال التقنية والتحليلية القطاعية اللازمة في مرحلة تقييم البرامج القطرية الواسعة النطاق، بما في ذلك برامج الشراكة القطرية؛

(هـ) تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في اليونيدو فيما يتعلق بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وتيسير إدماج جميع الخدمات التي تقدمها اليونيدو على نطاق المهام والمجالات المواضيعية من أجل تحقيق النتائج الإنمائية الطويلة المدى.

ثالثاً- آثار الأولوية الاستراتيجية الجديدة على الميزانية

١٠- إنَّ التنفيذ الكامل للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ "سيتطلب إتاحة الموارد الكافية في إطار الميزانيتين العادية والتشغيلية، ومن خلال التبرعات" (IDB.45/8/Add.2)، لكن تنفيذ الأولوية الاستراتيجية الجديدة في حد ذاته لن تكون له آثار على الميزانية العادية المعتمدة. وتوزيع الموارد المتوقع في البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (IDB.45/5) هو الأساس الذي يستند إليه في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية الأربع جميعها. وذلك لأن الأولوية الجديدة تعتبر تحسيناً فعلياً لطريقة عمل اليونيدو، وليست توسيعا لمجال تركيزها المواضيعي وبرنامج عملها.

١١- وسيُسترشَد في تنفيذ الأولوية الاستراتيجية الجديدة بالتعديلات في تصميم المشاريع، وتنسيق البرامج، والأعمال التحليلية التي أجرتها المنظمة في إطار المكونات البرنامجية القائمة، دون أي تغيير في مخصصات الميزانية المتفق عليها. وستسد المتطلبات المالية الإضافية المترتبة على الأنشطة غير المخطط لها في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية عن طريق التبرعات وموارد أخرى حسب توفرها في ذلك الوقت.

رابعاً- آثار الأولوية الاستراتيجية الجديدة من حيث الإبلاغ

١٢- سيتطلب استحداث هذه الأولوية الاستراتيجية الجديدة، إلى جانب تغييرات أخرى في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، تحديث بعض عناصر الإطار المتكامل للنتائج والأداء. ورغم أنَّ الهيكل الواسع النطاق للإطار المتكامل للنتائج والأداء المكون من أربعة مستويات سوف يظل على حاله، يجري وضع مؤشرات جديدة تجسِّد التغييرات التي أجريت. وتعمل على وضع هذه المؤشرات الجديدة فرقة العمل المعنية بالإطار المتكامل للنتائج والأداء من خلال مشروع مخصَّص. وستقدِّم الأمانة تقريراً عن التقدُّم المحرز في مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والأداء في الوقت المناسب.

خامساً- الإجراء المطلوب من المؤتمر اتخاذه

١٣- لعلَّ المؤتمر يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.